تقرير الحوكمة (تتمة)

السلوك المهني والامتثال (تتمة)

(6) الأنشطة المنفذة من مكتب السلوك المهني والامتثال عام 2021 (تتمة)

كما قدم مكتب السلوك المهني والامتثال في الياه سات تعليماً الكترونياً وطلب من جميع تأكيدها والإقرار بها لكي يضمن التزام جميع موظفي المجموعة التزاماً تاماً بقيمنا ومبادئنا الأخلاقية. وغطى الإقرار عدة مجالات شملت الإفصاح عن تضارب المصالح والإقرار بقواعد السلوك الأخلاقي وما يرتبط به من سياسات. وتم وضع تلك القواعد والسياسات تحت تصرف جميع الموظفين في كافة الأوقات ونشرها على شبكة الإنترانت الخاصة بالمجموعة.

كما عمد مكتب السلوك المهني والامتثال الى إنشاء خط مساعدة مستقل مخصص لتلقي أي مخاوف قد تنتاب الموظفين، أو لتسهيل إبلاغهم عن أي مسائل ذات اهتمام دون الكشف عن هويتهم. إضافة إلى ذلك، تم تخصيص بريد إلكتروني لتمكين الموظفين من الإعراب عن أي مخاوف أو لطلب إيضاحات معينة. وكذلك تم إنشاء بريد إلكتروني خارجي، لتمكين الأطراف الخارجية أو شركاء الأعمال للإعراب عما ينتابهم من مخاوف.

يتلقى مكتب السلوك المهني والامتثال بشكل روتيني إفصاحات عن تضارب مصالح مُحتمل أو متوقع للموافقة عليها. ويمكن أن يشمل ذلك التضارب وجود مصالح مالية في كيان خارجي، أو شغل منصب كمسؤول أو مدير في كيان خارجي، أو أي ارتباطات أخرى مع كيان خارجي، أو توظيف شخص حليف في مجموعة الياه سات، أو أفراد من الأسرة، أو أصدقاء وذوي علاقات شخصية أخرى (أطراف حليفة)، أو استخدام معلومات سرية أو موارد تخص مجموعة الياه سات. وتتم مراجعة هذه الإفصاحات على أساس كل حالة على حدة بالتعاون مع الإدارة والفصل فيها بما يناسب.

يتلقى مكتب السلوك المهني والامتثال من وقت لآخر ، بلاغات عن هدايا ووسائل ترفيه ورعاية تم تقديمها أو استلامها من قبل أعضاء في المجموعة لدراستها ومراجعتها، وعند الموافقة عليها، يتم وضع الضوابط اللازمة ومراقبتها لضمان انتفاء أدنى حد من التحيز أو سوء التصرف. ولا تتم الموافقة إلا على ما يكون بحدود المعقول من هدايا ووسائل ضيافة وما يتماشى مع القوانين العالمية لمكافحة الرشوة والفساد ودليل الحوكمة لهيئة الأوراق المالية، ولتجنب ظهور أي تضارب في المصالح قد ينتهك القوانين المعمول بها أو يسيء الى العلاقات أو السمعة.

ويقوم مكتب السلوك المهني والامتثال، بالتعاون مع فريق التدقيق الداخلي في الياه سات، بإجراء تقييمات للمخاطر تتناول المسائل المتعلقة بالأخلاقيات والامتثال على أساس نصف سنوي.

يتم إبلاغ مكتب السلوك المهني والإمتثال من وقت لآخر بالمجالات ذات الاهتمام عبر إحدى القنوات المختلفة (مثل، خط المساعدة أو البريد الإلكتروني أو الإبلاغ المباشر الى المديرين المباشرين)، ويقوم المكتب بمراجعة جميع المسائل المطروحة عليه وبتشكيل لجنة عند الاقتضاء للتحقيق في المخاوف التي يُحتمل أن تلحق الضرر بالإطار الأخلاقي الذي تعمل الشركة من خلاله. وترفع التقارير إلى الرئيس التنفيذي لياه سات، والذي يأذن بدوره إمّا بإجراءات تأديبية أو إصلاحية، حسب الاقتضاء.

(7) مراقبة الصادرات والإمتثال للعقوبات

علاوة على ذلك، يقوم رئيس قسم السلوك المهني والامتثال، وبتوجيهات وبإشراف من المستشار العام، بتقديم الدعم في أنشطة قسم مراقبة الصادرات والامتثال للعقوبات في المجموعة. ويتلقى مكتب مراقبة الصادرات والامتثال للعقوبات الدعم من مجموعة من كبار المعاونين الموجودين في مختلف الدوائر الرئيسية في جميع أقسام الشركة. وبإمكان كبار المعاونين المكلفين بمراقبة الصادرات، والمدربين على مختلف القضايا المتعلقة بالرقابة على الصادرات والعقوبات، معاونة أعضاء الفريق في ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية المرتبطة بالأعمال اليومية بما في ذلك إعداد خطط مراقبة التكنولوجيا، وضمان النقل والتخزين الخاضع للرقابة لأجهزة التحكم بالبيانات المادية أو الالكترونية، وأجهزة تصنيف التكنولوجيا، وتحديد رموز تصنيف الصادرات وتحديد المنتجات المجاز تصديرها والبلد المقصود.

كما تم تجهيز الشركة في مواقع استراتيجية بمعاونين مكلفين بالفحص والمراقبة، ومدربين على استخدام برامج الفحص المختلفة للتعرف على أي شبكات مُعرفة للبرمجيات (SDN)، لضمان التحري عن جميع شركاء الأعمال بشكل فعال لإزالة خطر قيام أي فرد من مجموعة الياه سات بالتعامل مع شخص أو كيان خاضع للعقوبات.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تعتزم الشركة العمل وفق أعلى مستويات النزاهة والشفافية. وتحدد قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة ولوائح هيئة الأوراق المالية القواعد المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة. ويمكن أن ينتج عن المعاملات مع تلك الأطراف تضارب فعلي أو محتمل في المصالح لياه سات وقد تعطي الانطباع بأن قرارات العمل تستند إلى اعتبارات لا تراعي مصالح الياه سات ومساهميها. ومع ذلك، هناك حالات قد تخدم فيها المعاملات مع تلك الأطراف مصلحة الشركة ومساهميها، وبالتالي فقد وضعت الشركة سياسة لتوفير الإطار السليم لمراجعة تلك المعاملات وإقرارها بما يتفق مع متطلبات دليل حوكمة الشركات لهيئة الأوراق المالية وقانون الشركات بدولة الإمارات.

في العام 2021، لم تُجرِ الشركة أي معاملات مع أطراف ذات صلة طبقاً للمواد التي تحكم المعاملات والأطراف ذات الصلة المنصوص عليها في دليل حوكمة الشركات لهيئة الأوراق المالية، وهي المواد الحاكمة بالنسبة للشركة المدرجة في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة ووفقًا لقانون الشركات الإماراتي.